القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من السلوك الإجرامي

د. سعد الدين بوطبال / أ. سليم مغراني
المركز الجامعي غليزان – الجزائر-

مقدمة:

تشهد الجزائر منذ سنين عدة تغيرات مست جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وانعكست آثارها على المؤسسات الاجتماعية، الشيء الذي أدى إلى بروز عدة مشكلات نفسية واجتماعية متعددة الجوانب ومتشعبة الأسباب، ولعل من أبرزها في الآونة الأخيرة ظاهرة تفشي السلوكات المنحرفة والإجرامية على نطاق واسع وانتشارها لدى جميع الفئات الاجتماعية والشباب بصفة خاصة، حيث أضحت الجرائم تهديدا للأمن و الاستقرار الاجتماعي في بلادنا.

حقيقة؛ تعتبر ظاهرة الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة لم يخل أي مجتمع منها، ولكن أن تتفشى السلوكات الإجرامية خاصة لدى الشباب وتنتشر على نطاق واسع بحيث أصبحت تهدد بالفعل الأمن الاجتماعي، هذا أمر يدعو إلى البحث و التمحيص في هذه السلوكات الإجرامية و مصادرها بغية بناء إستراتيجية لمواجهة هذه السلوكات انطلاقا من التحكم في المصادر التي تنتج السلوكات المنحرفة والإجرامية.

ومن المصادر التي تساعد على تكوين السلوكات المنحرفة و الإجرامية نجد: ضعف الوازع الديني لدى الشباب وابتعادهم عن الالتزام بالسلوكات الصالحة اجتماعيا، وقت الفراغ والبطالة، تنصل الأسرة عن دورها في متابعة ومرافقه أفرادها لتحقيق ذاتهم، المشكلات الأسرية، مشكلة السكن والأحياء الفوضوية، صحبة السوء، العولمة والغزو الثقافي، وسائل الاتصالات من فضائيات وشبكة الأنترنت، عدم فاعلية المؤسسات التربوية في إحداث التكامل بينها .....الخ. غير أن هذه العوامل السالفة الذكر يمكن حصر مجملها في تصدع القيم الاجتماعية، التي تعد بمثابة قوى موجهة وضابطة للسلوك الإنساني، لذلك هل يمكن لتخلخل القيم في المجتمع أن يزعزع التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، بحيث تصبح السلوكات الإجرامية كآلية للتفاعل الاجتماعي وإثبات الذات وتحقيق المصالح والمنافع؟..

أولاً: القيم الاجتماعية

1- مفهوم القيم الاجتماعية:

للقيم الاجتماعية أهمية كبيرة في التفاعلات الاجتماعية، فهو مفهوم يدل على مجموعة من التصورات والمفاهيم التي تكون إطارا للمعايير والأحكام والمثل والمعتقدات والتفضيلات التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، وتتجسد من خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة. **(علي خليل مصطفى، 1988، ص 34)**.

أكد كثير من علماء الاجتماع بأنّ القيم الاجتماعية تعتبر من بين أهم محددات السلوك الاجتماعي، "**كـ دور كايم**" الذي يسميها: المثل الاجتماعية، وبالقيمة يمكن الحكم على مختلف الوضعيات الاجتماعية من خلال معايرها التفضيلية .إنّ القيمة تعبر عن مجموعة من الاتجاهات، بينما الاتجاه هو استجابة الفرد نحو موضوع معين، ومنه يمكن القول بأنّ القيمة هي التي تحدد الاتجاه ،حيث يشتركان في سلوك الفرد وبلورته، ويختلفان في الثبات، فالاتجاه أقل ثباتا من القيمة وبتراكمه يصير قيمة، ومن هذا نستخلص بأنّ القيمة وليدة الاتجاه **(سهيل كامل، 1999، ص 73)**.

وعليه؛ يمكننا أن نؤكد بأنّ القيم ترتبط بالاتجاهات والفرق بينهما كالفرق بين العام (**القيمة**) والخاص (**الاتجاه**) ، فالقيم تعميمات تجريدية تظهر من خلال تفاعلات الأفراد في حياتهم الاجتماعية في شكل اتجاهات نحو موضوعات محددة، وبالتالي تعتبر القيمة أشمل من الاتجاه.

حيث أنّ "**توماس**" يقول: « إنّ الاتجاه هو موقف الفرد اتجاه إحدى القيم أو المعايير السائدة في البيئة الاجتماعية، فموقف الفرد من قيمة الصدق أو الأمانة هو اتجاه موقفه من معيار الحلال أو الحرام هو اتجاه أيضا» **(عويصة، 1996، ص 113-114)**.

والملاحظ من تعريف "**توماس**" أنه يفرق بين الاتجاه والقيمة من جهة وبين الاتجاه والمعيار من جهة أخرى، حيث يرى أنّ الاتجاه بمثابة المتغير التابع، فلا يمكن وجود الاتجاه إلا إذا كانت هناك قيمة، وهذا يعني أنه يقدم القيمة والمعيار على الاتجاه.

ولعل الجدير ذكره أنّ القيم ينظر إليها من جانب فلسفي على أنها ثابتة ولا تتغير بتغير الزمان والمكان، في حين تنظر الفلسفة الإسلامية للقيم على أنها مكونة من قيم ثابتة صريحة لا تتغير وأخرى نسبية متغيرة تتعلق بحياة الإنسان. كما ينظر للقيم على أنها أفكار ومعتقدات توجه السلوك الإنساني. وينظر للقيم أيضا على أنها معايير اجتماعية يتلقاها الفرد من بيئته الاجتماعية الخارجية، وهناك من يربط القيم بالاتجاهات، حيث أنّ " الفرد لا يولد مزودا بأي قيمة نحو أي موضوع خارجي وإنما يكتسب قيمه في سياق احتكاكه بمواقف كثيرة ومتباينة في بيئة يكون لها تأثير عليه فيتكون لديه بعض الاتجاهات الخاصة التي تتجمع بعد ذلك فيما يسمى بالقيم" (**يوسف سيد محمود، 1991، ص 33**). ويؤكد ذلك "**موري** " Murray بقوله: إنّ القيم تمثل موقف الفرد نحو الأشخاص والأشياء وتكون مرتبطة بالاتجاهات التي تكون بمثابة مؤشر رئيس لها،

وهى تتحدد فى إطار العلاقة بين الفرد وبين الخبرات التي يكتسبها، أو يتعرض لها في موقف معين(Murray, 1999, PP.41-50).

مما سبق ذكره يتبين لنا أنّ القيمة ترتبط بالاتجاه الذي يمثل الجانب الدقيق والظاهر للقيم على شكل سلوكات، ونود أن نشير هنا إلى أنّ أشمل تعريف للاتجاه النفسي الاجتماعي هو تعريف عالم النفس "**جوردون ألبورت**" الذي يصف الاتجاه بأنه « إحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تنظمها الخبرة، وما يكاد يثبته الاتجاه حتى يمضي مؤثرا وموجها لاستجابات الفرد للأشياء والمواقف المختلفة فهو بذلك ديناميكي عام » (**الغرباوي، 2007، ص 9**)

ومنه نستنتج بأنّ القيم الاجتماعية مرتبطة بالاتجاه حيث تظهر من خلاله على شكل سلوكات في الحياة الاجتماعية التفاعلية. وللقيم الاجتماعية عدة وظائف من أهمها:

- تؤثر وتوجه وتضبط السلوك الإنساني في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية التفاعلية.
- تحافظ على البناء والاستقرار الاجتماعي والهوية الوطنية .
- تتجلى في التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد، فهي بذلك من أهم دعائم النظام الاجتماعي.

2- القيم الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية:

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية اجتماعية وتفاعل اجتماعي بين الفرد والمجتمع، وهدفها بناء شخصية الفرد وتطويرها، وضبط سلوكه وتوجيهه توجيها سليما، إذ تمثل التنشئة الاجتماعية الآلية الأولى لترسيخ القيم لدى الأفراد. والقيم معاني وأفكار مجردة حول الصحيح والخطأ، وتعني مجموعة من القواعد والضوابط التي يلتزم بها الفرد والمجتمع لتنظيم الحياة بطريقة مثلى، وتعتبر القيم الاجتماعية كقوى موجهة وضابطة للسلوك الفردي والاجتماعي، وهي مدعمة للنظام الاجتماعي وتعمل على المحافظة على البناء الاجتماعي وتماسك أفراده، كما أنّ القيم تعرف من خلال تجسيداتها للسلوكات والأفعال المرتبطة أيضا بالمعايير الاجتماعية.

تمثل التنشئة الاجتماعية العملية التي يتم بها إدماج الطفل في الإطار الثقافي للمجتمع عن طريقة توريثه أساليب التفكير والمعتقدات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من أنماط سلوكية حتى تصير من مكوّنات شخصيته (**الفنيش، 2004، ص 35**).

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية سامية، لما لها من دور محوري في بناء شخصية الأفراد وتفاعلاتهم الاجتماعية، كما تمثل العامل الرئيس لاكتساب المعارف والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، وتتم عملية التنشئة الاجتماعية من خلال وسائط متعددة من أهمها: الأسرة، المدرسة، المسجد، ... الخ. وهي تهدف إلى إعداد الأفراد للحياة الاجتماعية والمساهمة في تنميتها بفاعلية وفق متطلبات الأمن والاستقرار الاجتماعي، وبذلك يمكن اعتبار التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة تستند إلى مكونات نفسية واجتماعية وثقافية.

ثانيا: الجريمة والسلوك الإجرامي

1- مفهوم الجريمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء . (إحسان محمد، 2001، ص266). فالجريمة مشكلة اجتماعية معقدة الجوانب لها آثار سلبية وخيمة على الفرد والمجتمع، وللتفصيل أكثر في ماهية الجريمة نتطرق إلى تعاريفها من عدة مناحي كما يأتي:

- **الناحية القانونية:**

الجريمة من الناحية القانونية هي كل سلوك يخالف القانون الجزائي (العقوبات)، وهي أصناف ودرجات...، وتقسم عادة إلى مخالفة وجنحة وجناية. **(الزغل، 1986، ص 13)**. حيث يعتبر هذا التصنيف الغالب على القوانين الوضعية في العالم، حيث تعتبر الجنايات أشد خطورة تليها الجنح، بينما تعتبر المخالفات أبسط الجرائم. **(عاطف عبد الفتاح عجوة، 1985، ص33)**

ينتمي مفهوم الجريمة إلى الفقه الجنائي وهو يقدم العديد من التعاريف النظرية للجريمة من المنطلق القانوني الذي يعتبر الجريمة أنها" الفعل الذي يقع مخالفا لقانون العقوبات" . و أنها " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا . **(نقلا عن: بلعيور الطاهر، 2008، ص 118)**

يعتبر التعريف القانوني للجريمة قاصرا في التطرق لمختلف جوانب الجريمة ومصادرها، وهذا ما تبرزه التعاريف النفسية والاجتماعية للجريمة.

- **الناحية النفسية:**

ومن جهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة **(نوري سعدون، 2011، ص 134)**. وهذا يعني أنّ الجريمة من المنظور النفسي عبارة عن سلوك له دوافع شخصية داخلية.

- **الناحية الاجتماعية:**

في إطار التناول الاجتماعي لمفهوم الجريمة يعرف "سالن، Sallin" الجريمة بأنها انتهاك للمعايير الاجتماعية. أما "ديفيد هربرت وديفيد سميث" فيعرفانها بأنها شكل من أشكال السلوك الإنحرافي يهدف إلى فساد النظام القائم. أما "عبد الجبار كريم" فيعرفها بأنها انتهاك القيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يجسد هذه القيم. **(الربايعة، 1984، ص 14-15)**

وعند تفحص النظريات المفسرة للجريمة نجد أنّ أولها ظهر على يد العلماء الوضعيين "**لومبروزو، دي فيري**، (Lombroso, Defeery) حيث استعملوا مبدأ الحتمية في تفسير الجريمة بدلا من الإرادة الحرة والاختيار الحر، حيث ركز "لومبروزو" على الخصائص البيولوجية للمجرم، بينما أكد "دي فيري على الحتمية الاجتماعية باعتبار السلوك تحدده مجموعة من القوى الاجتماعية المختلفة (**الربايعة، 1984، ص 23-24**)

صنفت النظريات المفسرة للجريمة إلى أربع فئات حسب (**الربايعة، 1984**)، الأولى: **التفسيرات البيولوجية**، حيث ركزت على العوامل البيولوجية في بروز الجريمة وأنها تنتقل وراثيا "لومبروزو"، لذلك يمكن أن يوجد نمطا محددا من المجرمين. الثانية: التفسيرات النفسية، حيث أعطت أهمية كبرى للعوامل الشخصية غير السوية، والصراع، مشكلات النمو الاجتماعي، التربية الاجتماعية الفاسدة. الثالثة: التفسيرات النفسية الاجتماعية، ركزت على التفاعلات الاجتماعية وآليات تعلم السلوكات الإجرامية، أي التعلم على ارتكاب الجرائم والاعتداء. الرابعة: التفسيرات الاجتماعية، أرجعت ارتكاب الجريمة إلى مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي تسبق وجود الفرد والجريمة، تلك العوامل هي التي تدفع الفرد لارتكاب الجرائم.

برزت اتجاهات عديدة للنظرة الاجتماعية للجريمة، فالأول يرى أن الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب. (**السيد علي الشتا، 1987، ص 22- 23**).

وعليه؛ يمكن القول بأنّ المنحى الاجتماعي ينظر إلى الجريمة على أنّها انتهاك وخرق للقيم والمعايير الاجتماعية التي تنظم البناء الاجتماعي، الشيء الذي ينجر عنه زعزعة الحياة الاجتماعية واضطرابها، لذلك تمثل الجريمة خطرا محدقا بالفرد والمجتمع على حد سواء وجب التعامل معه بنظرة تكاملية واسترتيجية مبنية على أسس علمية وعملية.

2- مفهوم السلوك الإجرامي:

يصعب تقديم تعريف شامل ودقيق وموحد للسلوك الإجرامي، لأنّ الفعل الإجرامي يختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، فما يعتبر فعلا إجراميا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، ثم إنّ القانون من المفروض أن يستمد قواعده من المعايير والقيم الاجتماعية السائدة، لذلك يمكن أن نعرف السلوك الإجرامي على أنه "كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارخا يتجاوز حدود التسامح الممكنة" (**الربايعة، 1984،ص16**). في المجتمعات الحديثة يعتبر السلوك الإجرامي كل اعتداء على الممتلكات والأشخاص والنظام العام (**الزغل، 1986، ص13**).

يمكن القول بأنّ السلوك الإجرامي هو كل تصرف يلحق الأذى بالممتلكات والأشخاص ناتج عن خرق للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.

3- أسباب السلوك الإجرامي:

إنّ تنامي وانتشار السلوكات الإجرامية وتعقدها يدفعنا إلى التمحيص في الأسباب المؤدية إليها، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأفكار التي فسرت السلوك الإجرامي بالرجوع إلى معطيات بيولوجية وفسيولوجية ووراثية، وأفكار أخرى فسرته انطلاقا من تأثير البيئة الطبيعية والفيزيقية التي يعيش فيها الفرد. إلا أننا سنركز على الأسباب النفسية والاجتماعية لارتباطها الوثيق بالسلوك الإجرامي.

- أسباب نفسية:

تؤثر العوامل النفسية والشخصية على سلوكات الإنسان برمتها في تفاعلاته الاجتماعية في الحياة اليومية، والتي من بينها السلوكات المنحرفة والإجرامية، فكل من: عدم التوافق النفسي والاجتماعي، سوء التكيف الاجتماعي، الصراعات النفسية الاجتماعية، الإحباط النفسي، الأمراض العقلية والعصبية، الاضطرابات الانفعالية والعاطفية، الشخصية المضادة للمجتمع،... الخ. كل هذه العوامل من شأنها أن تجعل الفرد في حالة عدم توازن نفسي واجتماعي قد تجعله يرتكب سلوكات إجرامية نتيجة استثارته الزائدة وحالته النفسية غير المتزنة.

إنّ لضعف تأثير القيم والمعايير الاجتماعية دور مهم في تفشي السلوكات الإجرامية، وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه نظرية التحليل النفسي في تفسير السلوكات الإجرامية انطلاقا من ضعف الأنا والأنا الأعلى عند الفرد، حيث يمثل الأنا الأعلى القيم والمعايير الاجتماعية والوازع الديني.

كما يمكن للسلوكات الإجرامية أن تكون متعلمة من طرف جماعة الرفقاء أو وسائل الإعلام، حيث يخزن الأفراد النماذج السلوكية الإجرامية في ذاكرتهم وحينما تكون لديهم الدافعية والظروف لإعادة إنتاجها سيجسدونها، وهذا ما ركزت عليه نظرية التعلم الاجتماعي. كما يمكن للأفكار غير العقلانية أن تؤدي بالفرد لارتكاب السلوكات الإجرامية كقتل الأبرياء، أو إيذاء الآخرين دون أي اعتبار وهذا ما ركزت عليه النظرية المعرفية في تفسيرها لأسباب السلوك الإجرامي .

- أسباب اجتماعية:

حسب المنظور الاجتماعي فإنّ جل السلوكات الإنحرافية والإجرامية تنشأ انطلاقا من الصراع بين القيم والمعايير الاجتماعية، حيث يقل تأثيرها في ضبط وتوجيه سلوكات الأفراد، ومن أهم الأسباب الاجتماعية نجد:

- ✓ **الدور السلبي لوسائل الإعلام:** أضحت بعض القنوات الفضائية تقدم برامج فيها الكثير من العنف والجريمة، والتي بدورها أصبحت تستهوي الكثير من الشباب كآلية لتفريغ المكبوتات، زيادة على اكتسابهم لنماذج في كيفيات القيام بالاعتداءات والسرقات عن طريق الملاحظة والاقتداء، فضلا عن حالة التهييج التي يكون عليها الشاب نتيجة مشاهدته لهذه البرامج. أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن الأنترنت فالأمر يبدو غاية في الصعوبة باعتبار أنّ المواد الإعلامية والدعائية الموجودة على شبكة الأنترنت ليست لها حدود تقف عندها، وحتى الألعاب الالكترونية لها نفس

الأثر فهي تحمل في طياتها كثيرا من العنف والسلوكات العنيفة والإجرامية، فيتعلمها الأطفال ويميلون إلى تجسيدها.

- ✓ **الأحياء القصديرية أو الفوضوية:** تنتشر الأحياء القصديرية كثيرا في بلادنا، وهي مصدر لكثير من المشكلات الاجتماعية، والتي من بينها ظاهرة الانحراف والجريمة، التي تعتبر السبيل الأيسر لإثبات الذات والحصول على موارد مالية لقاطني هذه الأحياء، خاصة في ظل انعدام فرص الشغل وتفشي البطالة وضعف التغطية الأمنية.
- ✓ **ضعف الوازع الديني:** تمثل تعاليم ديننا الحنيف نبراسا نقتدي به في حياتنا الاجتماعية، وقد حرّمت في مجملها العنف والإجرام، وجعلتها من الكبائر الموبقات. لكن الواقع الاجتماعي يبين عكس ذلك طالما أنّ انتشار ظاهرة الانحراف والجريمة متزايدة من سنة لأخرى كمّا وكيفا.
- ✓ **عدم متابعة الأسرة للأبناء، والتفكك الأسري:** يعود التفكك الأسري بالآثار الوخيمة على المراهقين والشباب، مما يجعلهم يغادرون منازلهم، واللجوء إلى الشارع كمتنفس عن الضغط النفسي الاجتماعي الذي يعيشونه في منازلهم، إلا أنّ الشارع يفاجئهم بمشاكل أكبر، أولها ظاهرة الاعتداءات والانحراف والجرائم بجميع أشكالها .
- ✓ **سلبية العولمة والغزو الثقافي:** أفرزت العولمة عدة سلبيات باعتبارها تسعى إلى نشر ثقافة اجتماعية عالمية نابعة من خصائص البلد الرائد والمتحكم في السياسة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالدول الإسلامية، حيث تدعو العولمة إلى حرية المعتقد، حرية التصرف، ...الخ، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الثقافة الاجتماعية السائدة.

يكمن خطر العولمة في التعرض الكثيف لقيم جديدة قد تتعارض مع تلك السائدة في المجتمع، الأمر الذي يدفع بكثير من الأفراد وخاصة الشباب منهم إلى التقليد دون الاستناد إلى بناء فكرى نقدي يقلص من التقليد غير الواعي، فتكنولوجيا العولمة تكرس الشعور بالحرمان لدى تلك الفئة من الشباب، وتدفع بهم إلى تحرير مكبوتاتهم حتى ولو على حساب القيم الاجتماعية السائدة.

"تأتي الثقافة الخاصة بالشباب في الوقت الحالي كاستجابة لمتغيرات محلية وعالمية، وذلك برفض القيم السائدة عبر أشكال وصور بديلة للتعبير الثقافي، وهو ما يمثل استجابة لمطالب من ينتمي إليها، فالخروج من ثقافة والركون لأخرى يؤدى بالشباب للثورة على المعايير والقيم السائدة ومحاولة للاستقلال عن سلطة ونمط حياة المجتمع، لخلق نوع خاص من اللغة والقيم والتصرفات والسلوكيات وهو ما يطلق عليه الصراع الثقافي" (**شحاتة صيام، 2002، ص 279**).

كما تساهم العولمة في تكريس الغزو والهيمنة الثقافية، وهنا لابد أن نشير إلى أنّ الشباب الجزائري يعيش على غرار الشباب العربي غزوا ثقافيا متعدد الأوجه والأشكال من طرف الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ اجتماعية تختلف جذريا عن ما هو سائد عندنا، هذا ما يساهم في تنامي الصراع الثقافي والشعور بالاغتراب الذي ينعكس سلبا على سلوكات الأفراد وخاصة الشباب. كما أن العولمة تسعى لتقديم صورة مثالية ومشرقة عن نمط الحياة في الدول الغربية، وهذا ما يجعل الأفراد يشعرن بالانبهار المفرط المؤدي إلى الشعور بالإحباط الشديد

من ظروف الحياة السائدة في المجتمع، كل هذه العوامل قد تكون سببا في زعزعة استقرار تفاعلات الأفراد ولجوئهم إلى السلوكات المنحرفة والإجرامية.

- ✓ **ضعف التواصل الأسري:** نجد هذا الجانب مهملا من طرف العائلات، هذا ما يجعل كثيرا من الشباب يلجأون إلى ارتكاب السلوكات الإجرامية، والانخراط في جماعات الأشرار والعصابات كهروب من واقعهم المعيش داخل الأسرة. فالأسرة ينبغي أن تكون مصدرا للأمان والتوجيه السليم والإعداد الرشيد للفرد للولوج في الحياة الاجتماعية بفاعلية.
- ✓ **الإدمان على المخدرات:** يلجأ بعض الشباب المدمنين على استهلاك المخدرات إلى الاعتماد على السلوكات الإجرامية والاعتداءات لتحصيل المتطلبات المالية لشراء المخدرات.

زيادة على ما سبق ذكره فيما يخص العوامل المؤدية للسلوكات الإجرامية، يمكن إدراج العوامل الاقتصادية كالبطالة والفقر كمسببات لارتكاب بعض الجرائم. إضافة إلى بعض المتغيرات الراهنة المتضمنة في التغيرات السياسية وتسارعها، وخروجها عن السيطرة والسلمية، وهي كلها ناجمة عن عدم تجسيد مبادئ وقيم الديمقراطية والعدالة والتنمية والسلم الاجتماعي بطريقة موضوعية ومنهجية حسب خصوصيات المجتمع.

ثالثا: الوقاية من السلوك الإجرامي

1- مفهوم الوقاية من الجريمة:

"هي اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الانحراف، وتتنوع وسائل مكافحة الجرائم والوقاية منها، ولا تنفصل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع...، والوقاية تقوم على عنصرين أساسيين: الوقاية العامة، والتي تتناول وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المختصة، والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الإجرام أو المهيئة له. والوقاية الخاصة: التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء عليهم".**((عبد الخالق،1999) نقلا عن: سعيد علي الحسنية، 2005، ص18-19).**

نستنتج مما سبق أنّ الوقاية من الجريمة يجب أن تكون عملية شاملة وواعية للتقليل من وقوع الجرائم سواء لدى المجرم أو الضحية. والحقيقة أنّ الجريمة أصبحت مشكلة اجتماعية متفشية، لذلك من الواجب أن نسعى إلى تدعيم الآليات الاجتماعية ذات الأثر الطويل مثل ترسيخ القيم الاجتماعية الآمنة لدى الناشئة وعامة أفراد المجتمع، وذلك باستغلال كافة الوسائل البشرية والمادية المتاحة.

2- القيم الاجتماعية والوقاية من السلوك الإجرامي:

ينبع الاهتمام بالقيم ودورها في الوقاية من السلوك الإجرامي كونها تعد عاملا مهمّا في توجيه وضبط السلوك الإنساني في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية التفاعلية، والذي لاشك فيه، إنّ أي سلوك إجرامي يقف خلفه تصدع في القيم والمعايير الاجتماعية، حيث أنّ لهذه الأخيرة أهمية بالغة في الحفاظ على

البناء والاستقرار الاجتماعي. والحقيقة أنّ القيم الاجتماعية يتم تداولها بين الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية بمختلف مؤسساتها.

بالفعل يمكن للأسرة أن تساهم بفاعلية في الوقاية من السلوك الإجرامي، فهي تعتبر أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية تهتم ببناء القيم لدى الفرد وتكوين شخصية في إطار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة. لأنّ ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية، فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع. **(سونيا هانت وجينيفر هيلتز، 1988، ص166).**

لذلك فالتنشئة الدينية الإسلامية تعتبر الأساس المتين الذي نرسخ من خلاله القيم السامية لدى الناشئة مما تحول بينهم وبين ارتكابهم للسلوكات الإجرامية، فالإسلام يزخر بقيم مثالية تبعث على إرساء حياة اجتماعية آمنة وهادئة، فالقيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية تساهم بفاعلية في ضبط تصرفات الأفراد والجماعات ومنعهم من ارتكاب الجرائم والجنح والمخالفات. عن طريق تعزيز قيم الخير والعمل الصالح، واحترام الآخر، الأخوة والتضامن، المساعدة والعمل التطوعي، محاسن السلوك الصحيح وأجره. وعليه؛ فالاستقرار الأسري والتواصل الفاعل داخل الأسرة والإشباع العاطفي، وتفادي الإساءة الوالدية، استقرار العلاقة بين الأولياء واتزانها أي التوافق الزواجي، المساواة في معاملة الأبناء، إعطاء القدوة الحسنة من طرف الوالدين باتباع أساليب سليمة في التنشئة بعيدا عن السلوكات المنحرفة كالسرقة، شرب الخمر وإدمان المخدرات، التحريض على العنف والانحراف ...الخ، التي تؤدي إلى صراع القيم لدى الفرد فيصبح مشتتا غير مدرك لأهمية القيم الاجتماعية السليمة في حياته الاجتماعية. كما أنّ صراع القيم يؤدي بالفرد إلى الشعور بالاغتراب بين قيمه الفردية والقيم الاجتماعية، وهذا ما يساهم في زعزعة الاستقرار النفسي الاجتماعي والانفعالي للفرد. وتصدع القيم يؤدي إلى تنامي الشخصية المضطربة والقابلية للثقافة الخارجية، التي قد تتعارض مع قيم ومعايير المجتمع المحلي فيصبح الفرد بذلك يعاني من التفكك الثقافي والشعور بالاغتراب.

تعتبر المدرسة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفاعلة في بناء وترسيخ القيم الاجتماعية النبيلة لدى الناشئة من خلال مناهجها الدراسية المبنية على أسس علمية وعملية، فالقيم والأخلاق المرغوبة اجتماعيا يمكن أن يتعلمها الفرد من المدرسة، أو يمكنها حتى تصحيح بعض المعتقدات الخاطئة التي يتلقاها الفرد في الأسرة أو جماعة الرفاق، فللمدرسة دور هام في إرساء ودعم القيم الآمنة التي تساهم في بسط الأمن والاستقرار الاجتماعي والحفاظ على التكامل الاجتماعي .

يمكن للمسجد كمؤسسة تربوية أن يساهم في إرساء ثقافة أمنية وقيم السلم والأمان من خلال ما تزخر به التعاليم السمحة للدين الإسلامي الحنيف، فالسنة النبوية الشريفة تحث دوما على القيم الإنسانية السامية، كما أنّ الحفاظ على النفس البشرية من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، فقيم الأخوة والعدل، الإحسان، المساعدة، الصدق، ...الخ، كلها تجعل الفرد يملك معتقدات ومعارف نبيلة توجه سلوكاته نحو التفاعلات السليمة والآمنة في الحياة الاجتماعية، وهذا ما يساهم في تفادي السلوكات المنحرفة والإجرامية، ومنه ترسيخ القيم

الإسلامية السامية يعزز من مستويات الوازع الديني لدى الفرد، ويقوى من ضبط هذه القيم لمجمل السلوكات الاجتماعية للأفراد.

تساهم القيم الاجتماعية في تفعيل الضبط الاجتماعي وتنمية الوعي الأمني لدى الأفراد، حيث يشير مفهوم الوعي الأمني إلى " إدراك الفرد لذاته وإدراكه للظروف الأمنية المحيطة به، وتكوين اتجاه عقلي إيجابي نحو الموضوعات الأمنية العامة للمجتمع" (الحوشان، 1425 هـ). حيث نستنتج انطلاقا من هذا التعريف أنّ الوعي الأمني ينطلق من الجانب الذاتي أوّلا ليشمل التعامل الاجتماعي مع الآخرين، بحيث يتصرف الفرد بما يعود عليه بالنفع وعلى المجتمع الذي يعيش في كنفه، انطلاقا من قيمه ومعتقداته واتجاهاته ومعارفه.

ينتج الوعي الأمني بداية من فاعلية الضبط الذاتي، فعلى كل فرد أن تكون لديه دراية واسعة بالسلوكات الآمنة، وأن تكون لديه القابلية والاستعداد لتجسيدها، فالشخص كفرد يجب أن يعي بذاته وما يحيط به أثناء تفاعلاته الاجتماعية، وأن يتصرف بشكل يصون أمنه وأمن الجميع في إطار المكتسبات الاجتماعية المادية. ثم إنّ الضبط الذاتي مرتبط بالضبط الاجتماعي الذي تشوبه عدة شوائب في مجتمعنا، فبعض السلوكات الإجرامية تلقى قابلية لدى أفراد المجتمع ويعتبر مرتكبها شجاعا، كما يمكن لتفعيل الضبط القانوني وتفادي انتشار ثقافة اللا عقاب أو العقاب المخفف عن الجرائم الخطيرة أن يساهم في تجسيد السلوكات الاجتماعية الآمنة.

خاتمة:

تتعدد وتتنوع وتتجدد الجرائم المرتكبة في حياتنا الاجتماعية لتمثل تحديا ورهانا صعبا في سبيل إرساء الأمن وتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، لذلك ينبغي التفكير في كافة السبل والآليات الفاعلة في التقليل منها، كالعمل الجاد والموضوعي في سبيل تنمية القيم الاجتماعية الآمنة التي تشكل عاملا مهمّا يضبط السلوكات الاجتماعية بما يتوافق مع المتطلبات الأمنية في المجتمع، ولأجل هذا الغرض يمكن أن نقدم التوصيات الآتية:

- ضرورة تنمية القيم الاجتماعية التي تدعم الأمن والسلم الاجتماعي، انطلاقا من جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتجسيد الأمن الفكري والوعي الأمني لدى أفراد المجتمع .
- الامتثال للقوانين والأوامر والمساهمة الفاعلة في التبليغ عن الجرائم خاصة مع رجال الأمن.
- تفعيل الدور الإعلامي الذي يبرز أهمية القيم الاجتماعية في مكافحة الجرائم، مع التركيز على أساليب الحوار والمناقشة والإقناع بدلا من الترهيب.
- التوعية الإعلامية وفق إستراتيجية منظمة بآثار الجريمة على الفرد والمجتمع، وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية .

- ❖ تفعيل دور المؤسسات التربوية في تعليم القيم الاجتماعية المساهمة في زيادة الوعي الأمني.
- ❖ تفعيل دور الأئمة في المساجد لنشر القيم الاجتماعية الآمنة.
- ❖ إدراج مقرر التربية الأمنية في المناهج الدراسية وفق المستويات العمرية والدراسية، وبنظرة علمية وواقعية في المؤسسات التعليمية، ويمكن الاستعانة بالعمل الفريقي المتكامل بين المتخصصين في الأمن وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإسلامية، إذ أن الأمن أساس الحياة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الحسن، إحسان محمد: **علم الإجرام**، مطبعة الحضارة، بغداد، 2001.
2. الحسنية، سعيد علي: **دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية،2005.
3. الحوشان، بركة بن زامل: **أهمية المؤسسة التعليمية في تنمية الوعي الأمني**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض السعودية، من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ.
4. الخميسي، سيد سلامة: **الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي**، مكتبة الرشد، الرياض (السعودية)، 2005.
5. الربايعة، أحمد: أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض(السعودية)، 1984.
6. الزغل، عبد القادر: الفقر والجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والجريمة، الرياض(السعودية)، 1986.
7. الشتا، السيد علي: علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
8. الغرباوي، محمد عبد العزيز: الاتجاهات النفسية، دار إجنادين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
9. الفنيش، أحمد: أصول التربية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط 3، بيروت، 2004.
10. بلعيور، الطاهر: رؤية سوسيولوجية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، المجلد أ، 2008.
11. زهران، حامد: الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988.
12. سهيل كامل، أحمد: التوجيه والإرشاد النفسي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1999.
13. سيد محمود، يوسف: تغير قيم طلاب الجامعة، سلسلة قضايا تربوية، رقم 6، عالم الكتب، القاهرة، 1991.
14. شحاته، صيام: الشباب والهوية الثقافية، إعادة التشكيل الثقافي – دراسة ميدانية للثقافة الغربية لعينة من الشباب في المجتمع المصري، مجلة تربية الأزهر، ع108، مصر، 2002.
15. عطوة، عاطف عبد الفتاح: البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض(السعودية)، 1985.

16. على خليل، مصطفى: **القيم الإسلامية والتربية - دراسة في طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية في تكوينها وتنميتها**، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة (السعودية)، 1988.

17. عويصة، كامل محمد: **علم النفس الاجتماعي**، دار الكتب العلمية، ط1 ، القاهرة، 1996.

18. نوري سعدون، عبد الله: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011.

19. هانت، سونيا وهيلتز، جينيفر: **نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية**، ترجمة: قيس النوري. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.